وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 11 مايو 2023

أخبار الطاقة

النفط ينخفض بعد الزيادة المفاجئة في مخزونات الخام والبنزين الأميركية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط أمس الأربعاء بعد أن أظهرت بيانات الصناعة زيادة مفاجئة في مخزونات الخام الأميركية، بينما يترقب المستثمرون بيانات التضخم الأميركية لشهر أبريل التي قد تعطي اتجاهًا لقرار بنك الاحتياطي الفيدرالي المقبل بشأن معدل الفائدة. ونزل خام برنت 74 سنتًا أو 1 ٪ إلى 76.69 دولارًا للبرميل في الساعة 1115 بتوقيت جرينتش، في حين انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 75 سنتًا أو 0.9إلى 72.97 دولارًا، ليقلص مكاسب الجلسة السابقة. وتم تداول كلا العقدين بين 2.7 ٪ و3.1 ٪ هذا الأسبوع، حيث تعافيا من أدنى مستوى في 17 شهرًا تم تسجيلها الأسبوع الماضي.

وفي إشارة محتملة إلى ضعف الطلب، ارتفعت مخزونات الخام الأميركية بنحو 3.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 5 مايو، بينما ارتفعت مخزونات البنزين بمقدار 399 ألف برميل، حسبما أفاد معهد البترول الأمريكي يوم الثلاثاء، وفقًا لمصادر السوق.

ومن المقرر صدور بيانات الحكومة الأميركية بشأن مخزونات النفط يوم الأربعاء. في الوقت نفسه، ينتظر السوق أرقام مؤشر أسعار المستهلك الأمريكي لشهر أبريل المقرر صدوره يوم الأربعاء.

قال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، جون ويليامز، إن التضخم لا يزال مرتفعا للغاية وأن البنك المركزي سيرفع أسعار الفائدة مرة أخرى إذا لزم الأمر، على الرغم من أن البنك المركزي الأمريكي قد تخلى عن توجيهاته بشأن الحاجة إلى زيادات في المستقبل.

وفي مقاطعة ألبرتا، المقاطعة الرئيسية المنتجة للنفط في كندا، هدأت حرائق الغابات يوم الثلاثاء بفضل الطقس الأكثر برودة. وأجبرت حرائق الغابات منتجي النفط والغاز على إغلاق ما لا يقل عن 319000 برميل من المكافئ النفطي يوميًا، أو 3.7 ٪ من إنتاج البلاد.

وكانت الأسواق تراقب أيضًا الرئيس الأمريكي جو بايدن وكبار المشرعين الجمهوريين بشأن رفع سقف الدين الأمريكي البالغ 31.4 تريليون دولار، خوفًا من تعثر غير مسبوق في السداد إذا لم يتصرف الكونجرس في غضون ثلاثة أسابيع.

وبحسب انفيستنق دوت كوم، انخفضت أسعار النفط نتيجة بناء مخزون أمريكي محتمل، وتركيز مؤشر أسعار المستهلك، وتسللت أسعار النفط هبوطيًا في التعاملات الآسيوية المبكرة يوم الأربعاء حيث أشارت بيانات الصناعة إلى زيادة غير متوقعة في مخزونات الخام الأميركية، في حين أبقت توقعات بيانات التضخم الأميركية الرئيسية في وقت لاحق اليوم الأسواق في حالة توتر.

استقرت أسعار النفط الخام على مكاسب قوية هذا الأسبوع، حيث ساعد تهدئة المخاوف من أزمة مصرفية أمريكية الأسواق على وقف هزيمة استمرت ثلاثة أسابيع. كما أرسلت التقارير التي تفيد بأن البيت الأبيض يخطط لبدء تجديد احتياطي البترول الاستراتيجي -الذي انخفض إلى أدنى مستوياته في 40 عامًا خلال العام الماضي- إشارات شراء إلى الأسواق. ولكن تم تعويض هذا إلى حد ما من خلال بيانات معهد البترول الأمريكي التي أظهرت أن مخزونات الولايات المتحدة قد زادت 3.6 مليون برميل بشكل غير متوقع في الأسبوع المنتهي في الخامس من مايو. والقراءة، التي تشير إلى تراجع الطلب الأمريكي، تنذر عادةً باتجاه مماثل في البيانات الرسمية، والتي من المقرر أن تصدر لاحقًا. الأربعاء. وقدمت علامات الانتعاش الاقتصادي البارد في الصين رياحًا معاكسة جديدة لأسواق النفط هذا الأسبوع، حيث أظهرت بيانات التجارة الأخيرة أن شحنات النفط إلى أكبر مستورد للنفط في العالم تراجعت بنسبة 16 ٪ في أبريل. ويبدو أن الانتعاش الاقتصادي بعد فيروس كورونا في البلاد بدأ ينفد إلى حد كبير وسط ضعف قطاع التصنيع والعقارات، الأمر الذي أثار تساؤلات حول ما إذا كانت الصين ستدعم تعافي الطلب على النفط هذا العام. كما خفضت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعاتها لأسعار خام برنت والخام الأمريكي لهذا العام، مستشهدة بزيادة الإنتاج الأمريكي والطلب الأضعف من المتوقع. ولا تزال أسعار النفط تتداول على انخفاض بنحو 8 ٪ إلى 10 ٪ لهذا العام، حيث أثرت المخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار الفائدة على توقعات الطلب.

وكانت المخاوف من حدوث ركود في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، هي الأوزان الرئيسية على أسعار النفط في الجلسات الأخيرة، خاصة في مواجهة أزمة مصرفية محتملة في البلاد.

وتبحث الأسواق الآن عن إشارات جديدة بشأن الاقتصاد الأمريكي من بيانات تضخم مؤشر أسعار المستهلكين المقرر إجراؤها في وقت لاحق يوم الأربعاء. ومن المتوقع أن تظهر القراءة أن التضخم قد تراجع قليلاً في أبريل، لكنه لا يزال أعلى بكثير من هدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2 ٪.

ويمكن أن يدعو التضخم العنيد إلى موقف أكثر تشددًا من بنك الاحتياطي الفيدرالي، مما يبقي أسعار الفائدة أعلى لفترة أطول ويزيد من الإضرار بالنمو الاقتصادي هذا العام.

وذكر التقرير اليومي لشركة إينرجي اوتلوك ادفايزرز الاستشارية المتخصصة بالولايات المتحدة EOA، وقال أجبرت حرائق الغابات في ألبرتا، أغنى مقاطعة نفطية في كندا، بعض منتجي النفط على الإغلاق وأعادت ذكريات مروعة عن الحرائق في عام 2016.

وكشفت بيانات التقرير إنتاج كندا من النفط الخام والسائل منذ عام 2015، ويظهر تأثير حرائق الغابات في عامي 2016 و2017، وأنشطة الصيانة في عام 2018، فضلاً عن تأثير الانخفاض في أسعار النفط في عام 2020. ويظهر الرسم البياني أيضًا تأثير ضوابط الإنتاج من قبل حكومة ألبرتا من أوائل عام 2019 حتى نهاية عام 2021. وخلال تلك الفترة، قررت الحكومة وضع حد أقصى للإنتاج بعد زيادة فروق الأسعار بشكل ملحوظ، مما يجعل النفط الكندي رخيصًا للغاية. وكان الأساس المنطقي للحكومة هو أن ذلك كان إهدارًا للموارد الطبيعية، لذلك كان من الضروري تقليص الإنتاج للحفاظ على النفط حتى تتحسن الأسعار. وعلى الرغم من العوامل المختلفة التي أثرت على الإنتاج خلال السنوات الماضية، يُظهر الرسم البياني قصة النمو المذهلة لإنتاج النفط في ألبرتا. ومنذ أوائل عام 2015، أضافت الشركات أكثر من 1.2 مليون برميل في اليوم من الإنتاج.

وخفضت حرائق عام 2016 الإنتاج بنحو 1 مليون برميل في اليوم، بينما قلل حريق عام 2017 الإنتاج بنحو 500 ألف برميل في اليوم. وكانت هذه كميات كبيرة، وإذا امتد الحريق الحالي إلى منطقة الرمال النفطية، فقد تسبب الإخلاء وحده في انخفاض كبير في الإنتاج. في وقت، تعد مشاريع الرمال النفطية الكبيرة ضرورية لتحقيق وفورات الحجم. والمشكلة هي أنه عندما تخضع هذه المشاريع للصيانة، فإنها تقلل الإنتاج بشكل كبير.

وأدى التقليص الذي فرضته الحكومة إلى إبطاء نمو إنتاج الرمال النفطية. ومع ذلك، فإن التأثير على الأسعار والشركات يخضع للنقاش. ودفع عدم التوافق بين نمو الإنتاج والتوسع في خطوط الأنابيب الحكومة إلى التدخل. والمفارقة هنا أنه لو تم دمج الصناعة، لما واجهتنا هذه المشكلة. لكن الحكومات لا تحب هذا التكامل لأنه ينشئ شركات قوية.

وذكرت تقارير أن شركات التكرير في أوروبا «يتعين عليها دفع أقساط كبيرة مقابل براميل أكثر كثافة من الشرق الأوسط بعد الزيادات الكبيرة في أسعار الشحنات التي يتم شحنها الشهر المقبل». ووفقًا للتقرير، فقد تم تعيين أسعار البيع الرسمية للنفط العراقي من خام البصرة المتوسطة إلى أوروبا لشهر يونيو عند أعلى مستوياتها منذ أكثر من عام، بينما رفعت المملكة العربية السعودية أيضًا أسعار النفط الثقيل المتجه إلى أوروبا التي تبحث عن درجات مماثلة للخام الروسي المحظور. وذكر تقرير مستشارو افاق الطاقة اليومي EOA بأن أوروبا تشعر بالتأثير المشترك لجودة الخام بسبب العقوبات المفروضة على النفط الروسي، وخفض أوبك + الإنتاج وفق إعلان أكتوبر، ثم التخفيضات الطوعية، ووقف صادرات النفط الخام من شمال العراق، واحتمال فقدان النفط من جنوب السودان والسودان. لكن مشكلة أوروبا تكمن بأنه لا توجد مصادر أخرى لاستيراد خام متوسط إلى ثقيل من الكبريت. أما السعودية وحلفاؤها في منطقة الخليج، فقد لعبوا لعبة التسعير بشكل صحيح عن طريق خفض الأسعار إلى آسيا وزيادتها إلى أوروبا، مع العلم أن المستوردين الآسيويين لديهم خيارات أخرى، على عكس أوروبا. في غضون ذلك، إذا زاد طلب أوروبا على النفط، ستبدأ مصافي التكرير الأميركية في الشعور بالضغط نظرًا لأن جميع واردات الولايات المتحدة من النفط متوسطة وثقيلة. وقطعاً، ستؤثر مشكلة أوروبا الحالية على فروق الأسعار، والتي قد تعبر المحيط الأطلسي وتؤثر على مصافي التكرير الأميركية. نتيجة لذلك، قد نشهد ارتفاعًا في التجارة في المنتجات البترولية، وخاصة نواتج التقطير. وفي أسعار ناقلات النفط العملاقة، واعتبارًا من يوم الجمعة الماضي، كانت السفن التي تنقل مليوني برميل من النفط الخام من الشرق الأوسط إلى الصين تحقق أقل بقليل من 24000 دولار في اليوم، وهو انخفاض كبير من أكثر من 97000 دولار في 20 مارس، حسبما نقلاً عن بيانات من بورصة البلطيق. وعزا التقرير هذا الانخفاض في الأرباح إلى التخفيضات الطوعية الأخيرة للإنتاج في أوبك + والتي دخلت حيز التنفيذ الأسبوع الماضي. وقال التقرير «انهارت المعدلات المعيارية للناقلات العملاقة التي تحمل النفط بمقدار ثلاثة أرباع مع متابعة أوبك + لتعهد مفاجئ بخفض الإمدادات لدعم الأسعار، وتقليل الكميات المشحونة عبر محيطات العالم».

إلى ذلك عانى مصنع هامرفست النرويجي للغاز الطبيعي المسال من فشل ضاغط في 5 مايو وسيظل غير متصل لمدة أسبوعين، في حين بدأت محطة قلهات للغاز الطبيعي المسال في عمان أنشطة التحول في المحطة 3 في أوائل مايو للحفاظ على إنتاجية المصنع وموثوقيته، حسبما ذكر تقرير مستشارو افاق الطاقة اليومي EOA.

لكن الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال لم تقدم الإطار الزمني لإنجاز أنشطة الصيانة المخطط لها. ومع ذلك، فإن أهم وأطول نشاط صيانة يمكن أن يؤثر على الإمداد العالمي سيتم إجراؤه في مصنع سخالين 2 للغاز الطبيعي المسال في روسيا والذي يبلغ 10.8 مليون طن سنويًا في الصيف، ومن المتوقع أن يستمر لمدة 40 يومًا تقريبًا. وستؤدي أنشطة الصيانة هذه إلى انخفاض صادرات الغاز الطبيعي المسال وسط الطلب المتزايد على الوقود عالي التبريد من أوروبا، والإشارات المبكرة لتعافي الطلب في آسيا. وفي 5 مايو، قال مشغل نظام الغاز النرويجي جاسكو أن مصنع هامرفست للغاز الطبيعي المسال سيغلق بعد انقطاع بسبب فشل الضاغط. وأوضح المشغل أن 18.4 مليون متر مكعب (مليون متر مكعب) يوميًا من غاز التغذية إلى المحطة ستظل غير متوفرة حتى 19 مايو. ليس هذا هو الحادث الأول في المنشأة النرويجية، إذ توقف المصنع عن العمل لمدة 20 شهرًا بعد اندلاع حريق في سبتمبر 2020 واستؤنف العمل في يونيو 2022. ومنذ صيف عام 2022، شحنت المنشأة بانتظام شحنات الغاز الطبيعي المسال بمتوسط شهري يتراوح بين 400 ألف و500 ألف طن (ما يعادل 0.5 إلى 0.7 مليار متر مكعب) إلى أوروبا لتلبية احتياجات القارة من الغاز. في الربع الأول من عام 2023، قام مصنع هامرفست للغاز الطبيعي المسال بتصدير كل إنتاجه البالغ 1.2 مليون طن إلى أوروبا، وفقًا لحسابات EOA. ومن المفترض أن يكون تأثير الانقطاع القادم منخفضًا إذا استمرت أعمال الإصلاح لمدة أسبوعين فقط. ومع ذلك، قد يتفاقم الوضع إذا ظل المصنع غير متصل لفترة أطول مماثلة لما حدث في السنوات القليلة الماضية بسبب حادثة الحريق في عام 2020.

وفي 3 مايو، بدأت الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال أنشطة التحول في المحطة 3-، بقدرة 3.8 مليون طن سنويًا للحفاظ على إنتاجية المصنع وموثوقيته. ولم يحدد بيان الشركة موعدا لاستكمال أنشطة الصيانة. وفي عام 2022، زاد المصنع صادراته إلى أعلى مستوى له على الإطلاق بلغ 11.4 مليون طن من 10.6 مليون طن في عام 2021. ومنذ بداية عام 2023، حافظت عُمان على صادراتها الشهرية عند مليون طن، وذلك بفضل عمليات إزالة الاختناق الناجحة التي بدأت قبل بضع سنوات لزيادة قدرة المصنع من 10.4 إلى 11.5 مليون طن سنويًا.

وفـي الربـع الأول مـن عـام 2023، صـدرت عمان 3 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسـال، بزيادة قدرها 3 ٪ على أسـاس سـنوي. واليابان وكوريا الجنوبية هما أكبر المشـترين لسـلطنة عمان حيث يمثلان 75 ٪ من إجمالي صادراتها. وقامت عمان أيضًا بتصدير عدد قليل من الشـحنات إلى إسـبانيا وتركيا. وسـيؤثر توقف المحطة 3- على الصادرات إلى المشترين الآسيويين في الأسابيع المقبلة حتى اكتمال التحول في المحطة ذاتها.

محللون: معنويات السوق النفطية متماسكة رغم رياح الركود الاقتصادي المعاكسة

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس متأثرة بارتفاع مفاجئ في مخزونات النفط الأمريكية أثار مخاوف من ضعف الطلب، لتنهي بذلك موجة صعود استمرت ثلاثة مخاوف من ضعف الطلب.

وانخفض خام برنت 1.38 دولار، أو 1.8 في المائة، إلى 76.06 دولار للبرميل، كما تراجع خام غرب تكساس الوسيط 1.48 دولار، أو 2 في المائة، إلى 72.23 دولار. وفي إشارة محتملة إلى ضعف الطلب، ارتفعت مخزونات الخام الأمريكية بنحو ثلاثة ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في الخامس من مايو، وفق بيانات إدارة معلومات الطاقة. وكان محللون استطلعت آراؤهم قد توقعوا انخفاض المخزونات 900 ألف برميل يوميا، وفقا لـ»رويترز»، وتضافر الارتفاع المفاجئ للمخزونات الأمريكية مع تراجع واردات الخام وانخفاض نمو الصادرات الصينية في أبريل في تأجيج مخاوف الطلب العالمي على النفط. ويقول لـ»الاقتصادية» محللون نفطيون إن بيانات مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي لشهر أبريل سيكون لها تأثير واسع في أسعار النفط الخام، مشيرين إلى أن تقرير الوظائف الأمريكي الإيجابي في الأسبوع الماضي سيزيد من تهدئة رهانات البنك الفيدرالي على خفض سعر الفائدة على المدى القريب.

وذكروا أن أنباء عن تباطؤ نمو الصادرات الصينية الإجمالية في أبريل يكبح المكاسب بينما تراجعت الواردات، ما أدى إلى زعزعة ثقة السوق في الطلب، مع قرار الولايات المتحدة بإلغاء البيع المفروض سابقا لنحو 140 مليون برميل والبدء في شراء الخام في وقت لاحق من هذا العام لإعادة ملء المخزن الاستراتيجي إلى وقف تدهور الأسعار. وفي هذا الإطار، يقول هيوريوكي كينوشيتا المحلل الياباني ومختص شؤون المصارف والطاقة إن العودة المرتقبة لملء الاحتياطي النفطي الأمريكي تعزز الطلب على النفط الخام كما بثت معنويات إيجابية في السوق، لافتا إلى تأكيد شركة «تي دي سيكورتيز» أن سعر النفط الحالي مناسب للولايات المتحدة لبدء إعادة تعبئة احتياطيها النفطي الاستراتيجي، ما يدعم توقعات ارتفاع أسعار النفط الخام رغم نمو رياح الركود الاقتصادي المعاكسة.

وأشار إلى أن التجار يراقبون من كثب الأخبار حول موعد إعادة ملء الاحتياطيات الأمريكية التي تقف بالفعل عند أدنى مستوى لها منذ أربعة عقود، لافتا إلى تراجع أسعار النفط الخام بنحو 10 في المائة هذا العام حيث تفوق تأثير المخاوف بشأن التشديد النقدي للاحتياطي الفيدرالي واحتمالية حدوث ركود في الولايات المتحدة ونال من قوة السوق.

ويرى، سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة أن بيانات الطلب ما زالت ملتبسة خاصة ما يتعلق بوتيرة تعافي الطلب الصيني رغم انتعاش حركة السفر واقتراب موسم القيادة في الولايات المتحدة ـ إذ دفع ذلك بنك «أوف أمريكا» بخفض توقعاته لخام برنت وسط توقعات أضعف للطلب العالمي كما ترددت أنباء عن قناعة بعض أعضاء أوبك بعدم الحاجة إلى تعميق تخفيضات الإنتاج بعد القيود التي بدأت هذا الشهر.

ولفت إلى تقارير دولية ترى أنه في حالة الجمع بين إعادة تعبئة احتياطي البترول الاستراتيجي الأمريكي واستمرار سياسة أوبك في خفض الانتاج وربما إضافة تخفيضات جديدة قد تدفع هذه العوامل معا أسعار النفط الخام قريبا إلى مستوى 90 دولارا للبرميل. أما مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة فيقول إن أسعار النفط الخام شهدت بداية صعودية في هذا الأسبوع بسبب تداعيات حرائق الغابات في كندا التي أدت إلى تعطيل الإمدادات النفطية بالتوازي مع تخطيط وزارة الطاقة الأمريكية إلى البدء في إعادة ملء الاحتياطي الاستراتيجي لكن في المقابل أعلن معهد البترول الأمريكي زيادة مفاجئة في المخزونات ما أدى إلى انخفاض الأسعار.

وتوقعت الأسواق سابقا حدوث سحب من المخزونات وسط استمرار تقلبات الاسعار عقب ذلك حيث ينتظر المتداولون قراءة مؤشر أسعار المستهلك لشهر أبريل وستعطي دون شك مؤشرا على سياسة سعر الفائدة الأمريكية من جانب البنك الفيدرالي.

ولفت إلى توقعات دولية تشير إلى أنه إذا ظل التضخم مرتفعا بعناد فإن ذلك سيعني مزيدا من الزيادات في الأسعار وهو ما يؤدي بدوره إلى الضغط على الطلب العالمي على النفط كما سيدفع الدولار الأمريكي للارتفاع ما يجعل النفط أكثر تكلفة مقابل العملات الأخرى.

بدورها، تقول ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام إن أسعار النفط الخام عانت موجة هبوطية حادة في الربع الأول من العام الجاري لكن آفاق ومعنويات السوق ما زالت قوية وثابتة حيث يتمسك المحللون والبنوك بتوقعات ارتفاع أسعار النفط الخام في نهاية العام الجاري، مشيرة إلى أن بنك «جولدمان ساكس» على سبيل المثال يرجح أن يصل سعر خام برنت إلى 95 دولارا في ديسمبر المقبل ويرتفع إلى 100 دولار للبرميل العام المقبل.

وذكرت أن المشاعر الهبوطية والخوف من ركود كبير يسيطران بشكل واسع على المضاربين لكن القطاع الأكبر من المحللين يدعم رؤية تقوم على أن أساسيات سوق النفط الخام جيدة وتشير إلى ارتفاع الأسعار في المدى القريب، مشيرة إلى أن المخاوف بشأن الطلب في حالة ركود محتمل وتجدد المخاوف من مزيد من الانهيارات المصرفية أدت إلى انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ ديسمبر 2021 في منتصف الأسبوع الماضي.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 76.31 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 76.54 دولار للبرميل في اليوم السابق. وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك أمس، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق أول انخفاض عقب ارتفاعات سابقة وإن السلة خسرت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 78.58 دولار للبرميل.

الاتحاد الأوروبي يطلق أول مناقصة لمشتريات الغاز بشكل جماعي

الاقتصادية

أطلق الاتحاد الأوروبي اليوم أول مناقصة دولية لشراء الغاز بشكل جماعي، تغطي الطلب الإجمالي لنحو 80 شركة أوروبية، من أجل الحصول على أسعار أفضل لتجديد المخزون قبل شتاء 2023-2024.

وتعد هذه الآلية جزءا من اجراءات اتخذتها الدول السبع والعشرون العام الماضي للاستجابة لأزمة الطاقة الناجمة عن ارتفاع أسعار الغاز، وانخفاض إمدادات الغاز الروسي بشكل كبير.

وقال ماروس سيفكوفيتش نائب رئيسة المفوضية الأوروبية: «إنها خطوة تاريخية نستفيد من الثقل الاقتصادي الجماعي للاتحاد الأوروبي لزيادة أمننا في مجال الطاقة ومكافحة أسعار الغاز المرتفعة».

وفي إطار الدعوة الأولى إلى تقديم عروض، والمتعلقة بعمليات تسليم متوقعة بين يونيو 2023 ومايو 2024، قدمت 77 شركة أوروبية طلباتها بحجم إجمالي يبلغ حوالى 11,6 مليار متر مكعب من الغاز، بينها 2,8 من الغاز الطبيعي المسال، و9,6 للتسليم عبر خطوط الأنابيب.

ودعي حاليا موردو الغاز الدوليون، باستثناء روسيا، للرد على هذا الطلب الإجمالي من خلال تقديم عروضهم بحلول 15 مايو.

وسيتم إرسال أفضلها إلى شركات العملاء لإجراء مناقشات تجارية حتى إتمام الصفقة.

وأكد سيفكوفيتش أن المنصة التي تديرها بروكسل تساعد الشركات الأوروبية، لا سيما في مجال الصناعات التي تستخدم الطاقة بشكل كثيف، على بناء علاقات تجارية جديدة مع موردين بدلاء، بينما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى التخلص من اعتماده على الغاز الروسي.

ويسمح الطلب المشترك لشركات صغيرة ومعزولة بالتمتع برؤية ووزن أكبر في سوق الطاقة.

من ناحية أخرى، أكد سيفكوفيتش وفقا لوكالة فرانس برس أن الآلية تتيح للموردين الدوليين فرصة توسيع قاعدة عملائهم، مشددا على الاهتمام الكبير الذي عبر عنه نحو مائة من الموردين المحتملين المسجلين.

وسيجري استدراج عروض جديد كل شهرين حتى نهاية العام، وفقا لبروكسل.

وبحسب لوائح أُنجزت في منتصف ديسمبر، يترتب على دول الاتحاد الأوروبي المشاركة في آلية الطلب الإجمالي هذه بـ 15 في المائة على الأقل من الكميات المطلوبة للوصول إلى هدف الملء الذي حدده الاتحاد الأوروبي (يتعين على الأوروبيين ملء 90 في المائة من سعة خزاناتهم بحلول نوفمبر).

ويجب أن تتيح المشتريات الجماعية الأوروبية هذه أيضا تجنب الوضع الذي كان سائدا في صيف عام 2022 ، عندما هرعت الدول والشركات إلى سوق الغاز في الوقت عينه لملء مخزونها، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار.

ويمكن لشركات الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضا لشركات دول «مجموعة الطاقة الأوروبية» (أوكرانيا، وألبانيا، والبوسنة، وكوسوفو، ومقدونيا الشمالية، وجورجيا، ومولدافيا، ومونتينيغرو وصربيا) المشاركة في الطلبات الجماعية.

رئيس الوزراء البريطاني: سنحتاج إلى الوقود الأحفوري في العقود القليلة المقبلة

الاقتصادية

قال ريشي سوناك رئيس الوزراء البريطاني، إن المملكة المتحدة ستحتاج إلى الوقود الأحفوري في العقود القليلة المقبلة.

ونقلت «بلومبرج» عن سوناك قوله للنواب اليوم في إطار أسئلة أسبوعية يتم طرحها بمجلس العموم: «ليس من المنطقي أبدا عدم الاستثمار في الموارد التي لدينا هنا في الداخل، لاستيراد الوقود الأحفوري الأجنبي، وعدم توفير فرص عمل هنا، والاستيراد بضعف انبعاثات الكربون الصادرة عن مواردنا المحلية، إنها سياسة تتسم بالجهل من الناحية الاقتصادية».

وجاءت تصريحات سوناك ردا على سؤال من جانب كارولين لوكاس، وهي نائبة برلمانية عن حزب الخضر.

الأوروبي لدعم الاقتصاد الأخضر مع السعودية

الشرق الأوسط

بينما بحثت ورشة عمل نظمها تجمع أوروبي بالعاصمة السعودية، أمس، تفعيل دور الغرف التجارية الأوروبية في الأسواق الثالثة، في خطوة لتمهيد الطريق لتأسيس أول غرفة تجارية أوروبية في الرياض، شدد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي باتريك سيمونيه على دعم استراتيجيات الاقتصاد الأخضر مع المملكة. وقال سيمونيه: «أطلق الاتحاد الأوروبي شراكة استراتيجية مع الخليج، كي تنقلنا إلى المستوى التالي من التعاون. كانت هذه الاستراتيجية منارة لنا خلال الأشهر الـ12 الماضية، وسنواصل توجيه خطواتنا في المستقبل»،

مشيراً إلى أن استراتيجيتهم تتبع تحقيق 4 أهداف؛ أولها الوصول إلى مستوى أعلى من التنسيق السياسي بين سلطات الجانبين، حيث مثلت زيارة رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل إلى جدة في سبتمبر (أيلول) الماضي ولقاؤه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان معلماً مهماً في هذا الاتجاه، بالإضافة إلى زيارات في كلا الاتجاهين.

والهدف الثاني وفق باتريك سيمونيه، تحسين التفاعل الاقتصادي، وذلك لدعم الاستراتيجيات الاقتصادية (الاتفاق الأخضر الأوروبي ورؤية السعودية 2030). وقال إن «علاقاتنا قوية بالفعل، حيث إن أوروبا هي ثاني أكبر شريك اقتصادي للسعودية وأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما أن الرياض تؤدي دوراً رئيسياً في أمن الطاقة لدينا. لكن لا تزال هناك إمكانية للقيام بالمزيد ودفع التعاون الاقتصادي والتبادل، خصوصاً في مجالات الطاقة المتجددة والتحول الرقمي».

وشدد على أن الهدف الثالث يتمحور حول التواصل الأكثر عمقاً في مسائل الأمن الإقليمي، مبيناً أن أوروبا بصدد تدعيم قدراتها الدفاعية مع الالتزام بالمزيد من العمل مع الخليجيين لمواجهة التحديات المشتركة في مسائل الأمن البحري، وانتشار الأسلحة والأمن السيبراني ومكافحة التطرف العنيف، مشيراً إلى أن أوروبا تهتم بأمن الخليج بنفس القدر الذي يهتم به الخليج بأمن أوروبا.

وأوضح أن الهدف الرابع، يتلخص في توسيع التواصل الشخصي والإنساني، حيث يمكن لكلا الطرفين الاستفادة عبر فهم الآخر والتعرف عليه بصورة أفضل، معلناً عن انطلاق فعاليات شهر أوروبا للعام الثاني على التوالي، حيث يتضمن الشهر 20 فعالية في الرياض وجدة مقدمة للسعوديين، للتعرف إلى الثقافة الأوروبية ومعرفة المزيد عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به.

وجاء حديث سيمونيه خلال حفل استقبال «يوم أوروبا» الذي أقامته بعثة الاتحاد الأوروبي بالرياض أول من أمس، بمشاركة رسمية ودبلوماسية، من بينهم المهندس وليد الخريجي، نائب وزير الخارجية السعودي، وجاسم البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي.

وتابع رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي: «لا نحتفل الليلة بيوم أوروبا فحسب، بل بشراكتنا الاستراتيجية المزدهرة مع السعودية ومجلس التعاون الخليجي؛ حيث يواجه العالم الجديد الذي يتراءى أمامنا العديد من التحديات المهولة، لكننا لا يجب أن نخشاها».

وأضاف: «أوروبا والمملكة تتمتعان بمقدرات سياسية واقتصادية وطبيعية وعلمية وثقافية مهمة. كما تعكس أساليبنا الاجتماعية والاقتصادية قوتنا وأصالتنا. فكلانا يؤمن بالقواعد والمعايير الأساسية للنظام الدولي الذي ننتمي إليه. لنعمل معاً لتحقيق النجاح كجيران وشركاء وأصدقاء».

«أرامكو» لتوريد كامل كميات الخام لآسيا في يونيو

الشرق الأوسط

قالت مصادر مطلعة يوم الأربعاء إن «أرامكو السعودية» أخطرت خمسة عملاء على الأقل في شمال آسيا بأنها ستورد كامل كميات الخام التي طلبوها لشهر يونيو (حزيران)، وقالت المصادر إن بعض المصافي الصينية طلبت كميات أقل ليونيو، بحسب «رويترز».

ومن غير المعروف مقدار الخفض الذي حددته المصافي الصينية، إلا أن تقديرات من مصدرين اثنين أشارت إلى أنها قد تكون أقل بما يصل إلى خمسة ملايين برميل عن مستوى مايو (أيار). وخفضت «أرامكو» أسعار البيع الرسمية لجميع درجات الخام للمشترين من آسيا للتحميل في يونيو في ظل تراجع هوامش الربح من التكرير. إلا أن الخفض جاء أقل مما توقعته السوق.

ودفع هبوط هوامش الربح شركات التكرير إلى البحث عن نفط أرخص من موردين آخرين مثل روسيا أو حتى دراسة خفض المعدلات التشغيلية. وتعمل الصين على زيادة مشترياتها من النفط الروسي منخفض السعر ورفع حصتها من سوق نفط الأورال متوسط محتوى الكبريت الذي تستحوذ المصافي الهندية على الجزء الأكبر منه.

ويأتي توريد كامل الكميات رغم إعلان منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها، في إطار تحالف «أوبك بلس»، تخفيضات للإنتاج بواقع 1.16 مليون برميل يومياً بداية من مايو وحتى نهاية العام. وبموجب التخفيضات، ستقلص السعودية أكبر مُصدّر للنفط في العالم إنتاجها 500 ألف برميل يومياً.

في غضون ذلك، تراجعت أسعار النفط في التعاملات يوم الأربعاء بعد أن أظهرت بيانات القطاع زيادة مفاجئة في مخزونات الخام الأميركية، في حين كان المستثمرون يترقبون بيانات التضخم الأميركية لشهر أبريل (نيسان).

وانخفض خام برنت 60 سنتاً إلى 76.84 دولار للبرميل في الساعة 1440 بتوقيت غرينتش، كما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 68 سنتاً إلى 73.03 دولار ليقلص مكاسب الجلسة السابقة.

وفي إشارة محتملة على ضعف الطلب، ارتفعت مخزونات الخام الأميركية بنحو 3.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 5 مايو ، بينما ارتفعت مخزونات البنزين بمقدار 399 ألف برميل، حسبما أفاد معهد البترول الأميركي مساء الثلاثاء وفقاً لمصادر في السوق.

وكانت الأسواق تراقب أيضاً بيانات التضخم الأميركي إلى جانب تصريحات الرئيس الأميركي جو بايدن وكبار المشرّعين الجمهوريين بشأن رفع سقف الدين الأميركي البالغ 31.4 تريليون دولار؛ خوفاً من تعثر غير مسبوق في السداد إذا لم يتصرف الكونغرس في غضون ثلاثة أسابيع.

وفي مقابل ضعف الطلب المحتمل، فإن بعضاً من الإمدادات لا تزال يشوبها الغموض. ونقلت وكالة «تاس» للأنباء الروسية عن شركة «ترانسنفت» الروسية المشغلة لخطوط أنابيب النفط قولها في بيان يوم الأربعاء إن نقطة تعبئة في خط أنابيب دروجبا الذي يقع في منطقة روسية على الحدود مع تركيا تعرضت للهجوم. وذكرت «تاس» نقلاً عن «ترانسنفت» أنه لا ضحايا في الحادث الذي وصفته الشركة بأنه «هجوم إرهابي».

وفي شأن منفصل، قال رئيس الوزراء البريطاني، ريشي سوناك، إن المملكة المتحدة ستحتاج إلى الوقود الأحفوري «في العقود القليلة المقبلة»، بينما تتحرك المملكة المتحدة للقضاء على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بعد أن تم حثّها على معارضة مشروع حقل نفط «روزبنك» الخاص بشركة «إكوينور» في بحر الشمال.

ونقلت وكالة «بلومبرغ» للأنباء، عن سوناك قوله للنواب يوم الأربعاء، في إطار أسئلة أسبوعية يتم طرحها بمجلس العموم «ليس من المنطقي أبداً عدم الاستثمار في الموارد التي لدينا هنا في الداخل، لاستيراد الوقود الأحفوري الأجنبي، وعدم توفير فرص عمل هنا والاستيراد بضعف انبعاثات الكربون الصادرة عن مواردنا المحلية... إنها سياسة تتسم بالجهل من الناحية الاقتصادية.»

وجاءت تصريحات سوناك رداً على سؤال من جانب كارولين لوكاس، وهي نائبة برلمانية عن حزب الخضر، حيث قالت إن إعطاء الضوء الأخضر لـ«روزبنك» من شأنه «الإضرار بالأهداف المناخية».

«البنزين» يشعل تكهنات مواصلة رفع الفائدة الأميركية

الشرق الأوسط

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة في أبريل (نيسان) الماضي؛ بسبب زيادة تكاليف البنزين والإيجارات، بينما ظل التضخم الأساسي قوياً مع ارتفاع أسعار السيارات المستعملة، مما يعني أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) ربما يستمر في رفع أسعار الفائدة لفترة من الوقت.

وقالت وزارة العمل يوم الأربعاء إن مؤشر أسعار المستهلكين، وهو أحد مؤشرات التضخم المفضلة لدى الفيدرالي، ارتفع 0.4 في المائة الشهر الماضي، بعد صعوده 0.1 في المائة في مارس (آذار). وخلال 12 شهرا حتى أبريل، زاد المؤشر 4.9 في المائة، بعد ارتفاعه خمسة في المائة على أساس سنوي في مارس.

ووصل مؤشر أسعار المستهلكين السنوي إلى ذروته عند 9.1 في المائة في يونيو (حزيران) الماضي، في أكبر زيادة له منذ نوفمبر (تشرين الثاني) 1981، ويتراجع حاليا مع انحسار أثر ارتفاع أسعار الطاقة العام الماضي بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. وكان اقتصاديون استطلعت «رويترز» آراءهم توقعوا ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين 0.4 في المائة الشهر الماضي وزيادته خمسة في المائة على أساس سنوي.

وباستثناء المواد الغذائية ومكونات الطاقة المتقلبة، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين 0.4 في المائة الشهر الماضي، ليتطابق مع المكاسب في مارس. وصعد ما يسمى بمؤشر أسعار المستهلكين الأساسي مدعوما بأسعار السيارات والشاحنات المستعملة التي زادت لأول مرة منذ يونيو الماضي. وخلال 12 شهرا حتى أبريل، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي 5.5 في المائة، بعد صعوده 5.6 في المائة في مارس.

وعقب نشر البيانات، فتحت المؤشرات الرئيسية في وول ستريت على ارتفاع يوم الأربعاء. وزاد المؤشر داو جونز الصناعي 145.39 نقطة أو 0.43 في المائة إلى 33707.20 نقطة، وصعد المؤشر ستاندرد آند بورز 500 بواقع 24.57 نقطة أو 0.60 في المائة إلى 4143.74 نقطة، في حين زاد المؤشر ناسداك المجمع 107.11 نقطة أو 0.88 في المائة إلى 12286.66 نقطة , وشهد الدولار تعاملات متقلبة الأربعاء بعدما لم يحرز الرئيس الأميركي جو بايدن وكبار المشرعين أي تقدم في أزمة سقف الديون. واحتفظ الدولار بمعظم مكاسب الثلاثاء، وذلك بفضل الارتفاع الحاد في عوائد سندات الخزانة قصيرة الأجل والقلق الذي ساد السوق قبل صدور بيانات التضخم.

وهبط اليورو في أحدث تداول 0.1 في المائة إلى 1.0947 دولار، وكذلك الجنيه الإسترليني الذي تراجع 0.1 في المائة أيضا إلى 1.2605 دولار. ومقابل سلة من العملات الرئيسية، صعد مؤشر الدولار 0.14 في المائة إلى 101.76 نقطة، بعد أن انخفض في وقت سابق 0.11 في المائة. واستقر الين الياباني مقابل الدولار عند 135.25، وانخفض 0.1 في المائة أمام اليورو إلى 148.075، بينما هبط الدولار الأسترالي 0.2 في المائة إلى 0.675 دولار.

كما استقرت أسعار الذهب، حيث إنه بحلول الساعة 14:23 بتوقيت غرينيتش استقر الذهب في المعاملات الفورية عند 2032.86 دولار للأوقية (الأونصة)، وانخفضت العقود الأميركية الآجلة للذهب 0.1 في المائة إلى 2041.50 دولار للأوقية.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، انخفضت الفضة 0.1 في المائة إلى 25.58 دولار للأوقية، وارتفع البلاتين 0.1 في المائة إلى 1105.82 دولار، وزاد البلاديوم 0.1 في المائة إلى 1571.23 دولار.

رئيس «كوب 28» يدعو للتخلص من انبعاثات الميثان تدريجياً

الشرق الأوسط

شدد الرئيس المعين لمؤتمر الأطراف (كوب28) الدكتور سلطان الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الإماراتي، على أن قطاع النفط والغاز مدعو للعمل على خفض انبعاثات غاز الميثان إلى الصفر بحلول عام 2030، والاتفاق على خطط شاملة لتحقيق الحياد المناخي في انبعاثات الكربون بحلول عام 2050 أو قبل ذلك.

وقال الدكتور الجابر: «بينما يواصل العالم اعتماده على الموارد الهيدروكربونية، علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لخفض انبعاثاتها والتخلص منها نهائياً. لذا، وجهت دعوةً إلى قطاع النفط والغاز للعمل على خفض انبعاثات غاز الميثان إلى الصفر بحلول عام 2030، والاتفاق على خطط شاملة لتحقيق الحياد المناخي في انبعاثات الكربون بحلول عام 2050 أو قبل ذلك».

وأضاف: «إن الهدف واضح لهذا القطاع وجميع القطاعات الأخرى. علينا التخلص التدريجي من الانبعاثات في جميع القطاعات، بما في ذلك النقل والزراعة والصناعات الثقيلة، والوقود التقليدي، بالتزامن مع الاستثمار في التقنيات اللازمة لتطوير كافة مصادر الطاقة البديلة الخالية من الانبعاثات».

وقال، خلال «ملتقى الإمارات لتكنولوجيا المناخ» الذي يُعقد في أبوظبي: «علينا أيضاً أن نضع تصوراً جديداً للعلاقة بين المنتجين والمستهلكين، والانتقال بها من علاقة قائمة فقط على العرض والطلب إلى علاقة ترتكز على العمل المشترك لبناء المستقبل. ويجب أن نبني شراكة فاعلة بين الصناعات الأكثر استهلاكاً للطاقة، وأكبر المنتجين للطاقة، وشركات التكنولوجيا، والمؤسسات المالية والحكومات والمجتمع المدني. إننا بحاجة إلى جميع هذه الحلول والجهود مجتمعة. ومن خلال العمل معاً، سيكون هدفنا تحقيق انتقال منطقي وعملي وعادل في قطاع الطاقة، دون أن نترك أحداً خلف الركب».وأوضح أن تعزيز استخدام التكنولوجيا في دول الجنوب العالمي يتطلب قيام القطاعين الحكومي والخاص والجهات مُتعددة الأطراف بتحفيز التمويل المناخي، بما يسهم في توفيره بشكل أكبر وعلى نطاق أوسع، وبشروط ميسرة للدول الأكثر احتياجاً إليه.

وتابع الدكتور الجابر: «بينما نسعى إلى اعتماد التقنيات الجديدة، من الضروري أن نضمن عدم ترك أي من دول الجنوب العالمي خلف الرّكب، فخلال العام الماضي، كان نصيب الاقتصادات النامية 20 في المائة فقط من الاستثمارات الموجهة إلى التقنيات النظيفة. علماً بأن هذه الاقتصادات تمثل 70 في المائة من سكان العالم، أي أكثر من 5 مليارات شخص. وتشكل التكنولوجيا عاملاً محورياً في مساعدة المجتمعات الأكثر عرضةً لتداعيات تغير المناخ على بناء القدرات وتحقيق قفزات نوعية باتجاه نموذج منخفض الكربون للتنمية الاقتصادية».

وأكد أن توجيهات القيادة في دولة الإمارات تركز على تكثيف التعاون والتكاتف وحشد الجهود لإحداث نقلة نوعية في العمل المناخي من أجل تحقيق هدف الحد من الانبعاثات وضمان مواكبة اقتصادات مختلف دول العالم للمستقبل.

وشدد على الحاجة الملحّة لتحقيق انتقال منطقي وعملي وعادل في قطاع الطاقة مع التركيز على خفض انبعاثات الوقود التقليدي بصورة تدريجية، وبالتزامن مع زيادة الاعتماد على جميع مصادر الطاقة الخالية من الانبعاثات والمجدية اقتصادياً، والتأكد من عدم ترك دول الجنوب العالمي خلف الرّكب.وأوضح أنه على الرغم من النمو الكبير في القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة، فإنه لا يمكن إزالة القسم الأكبر من الانبعاثات العالمية بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وحدها، خاصةً في الصناعات كثيفة الانبعاثات، مشيراً إلى أنه يوجد في العالم 5 آلاف مصنع للإسمنت والصلب والألمنيوم تعد مسؤولة جميعها عن حوالي 30 في المائة من الانبعاثات العالمية، ولا يمكن لأي من هذه المصانع العمل على طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية وحدها.

وأكد أهمية مواصلة الاستثمار في الطاقة النووية، والعمل على تحقيق قفزات كبيرة في زيادة القدرة التخزينية للبطاريات، والتوسع في الطاقة النووية، والاستثمار في حلول الطاقة الجديدة مثل الاندماج النووي، من أجل خفض الانبعاثات العالمية.

العراق وإيران يوقعان مذكرة تفاهم لتطوير الحقول النفطية الحدودية المشتركة

الشرق الأوسط

وقع العراق وإيران مذكرة تفاهم لتنظيم أوجه التعاون لاستثمار الحقول النفطية الحدودية المشتركة والتعاون في مجالات استخراج النفط الخام وتصفيته.

وذكر بيان للحكومة العراقية، مساء أمس (الأربعاء)، أن رئيس الحكومة العراقية محمد شياع السوداني، رعى توقيع مذكرة تفاهم بين وزارتي النفط العراقية والإيرانية، وقّعها عن الجانب العراقي وزير النفط حيان عبد الغني، وعن الجانب الإيراني جواد أوجي.

وذكر البيان، أن المذكرة اشتملت على تنظيم أوجه التعاون لاستثمار الحقول النفطية المشتركة، الواقعة على الحدود بين البلدين، والتعاون في مجالات استخراج النفط الخام وتصفيته تكريره، والتعاملات التكنولوجية مع الغاز المصاحب.

كما تضمنت المذكرة تعزيز التعاون بين البلدين في مجال الصناعات البتروكيمياوية، وفي مجال التدريب وتأهيل الأطر العاملة في قطّاعي النفط والغاز.

تراجع أرباح الكهرباء إلى 480 مليون ريال

المدينة

كشفت النتائج المالية الأولية للشركة السعودية للكهرباء «كهرباء السعودية» تسجيلها انخفاضاً بصافي أرباحها خلال الربع الأول للعام 2023 بنسبة 68.36٪ على أساس سنوي، كما انخفض صافي الربح على أساس ربع سنوي بنسبة 72.4٪، وأوضحت الشركة بحسب بيان لها أمس أن صافي الربح بعد الزكاة والضريبة بلغ نحو 480 مليون ريال، مقابل 1.52 مليار ريال، فيما بلغ صافي أرباحها خلال الربع الرابع من العام الماضي نحو 1.74 مليار ريال، وأرجعت الشركة الانخفاض في صافي الدخل للربع الحالي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق بشكل رئيسي إلى انخفاض مبيعات الطاقة الكهربائية بمبلغ 439 مليون ريال نظراً لانخفاض كمية الطاقة المبيعة وتغير مزيج المبيعات، وارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة واعباء التمويل مجتمعين بمبلغ 1.24 مليار ريال، وقابل ذلك ارتفاع الإيراد المطلوب المعترف به خلال الربع الحالي بمبلغ 250 مليون ريال بالمقارنة بالربع المماثل من العام السابق، وكذلك ارتفاع الإيرادات والمصروفات الأخرى.

أكوا باور تبحث عن شركاء جدد في مشاريع الهيدروجين.. وأرباحها ترتفع 77٪

اقتصاد الشرق

ارتفعت أرباح شركة «أكوا باور» بأكثر من 77٪ خلال الربع الأول من العام الجاري على أساس سنوي، مع زيادة المساهمة من المشاريع القائمة بما في ذلك المحطات التي تعرضت لانقطاعات في الربع نفسه من العام الماضي، في حين تبحث الشركة عن شركاء جدد.

عزت الشركة ارتفاع صافي الربح البالغ 269.74 مليون ريال إلى المشاريع الجديدة، بما في ذلك دخل الصيانة والتشغيل التي حققت التشغيل الأولي والتجاري خلال أو بعد الربع الأول من عام 2022، وفق البيانات المالية للشركة التي أعلنتها يوم الأربعاء بالسوق المالية السعودية.

قابل ذلك انخفاض في خدمات التطوير وإدارة البناء المحققة للمشاريع، ونفقات عامة وإدارية أعلى بما يتماشى مع نمو الأعمال.

من الأسباب الأخرى التي دعمت أرباح الشركة، انخفاض مصاريف الزكاة والضرائب، وزيادة في الإيرادات الأخرى نتيجة لارتفاع الدخل المكتسب من الودائع والمكاسب من التغير في القيمة العادلة للمشتقات.

بحسب القوائم المالية، فإن لدى الشركة خسائر يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً قيمتها تتجاوز 364 مليون ريال، منها 8.6 مليون ريال تمثل فروقات تحويل عملات أجنبية، وذلك مقابل أرباح بلغت 1.9 مليار ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي.

الرئيس التنفيذي الجديد للشركة المتخصصة في مشاريع الطاقة المتجددة، ماركو أرسيلي، قال في تعليقه بتقرير المستثمرين الخاص بنتائج أعمال الشركة إنه سيبدأ جولة خلال الأسابيع القادمة لزيارة مشاريع الشركة مبتدئاً بالصين وآسيا الوسطى للبحث عن شركاء جدد في مشاريع «أكوا باور» للهيدروجين الأخضر والأمونيا.

أبرز النتائج المالية لشركة «أكوا باور» خلال الربع الأول:

الإيرادات ارتفعت ٪15 إلى 1.33 مليار ريال.

حقوق المساهمين بعد استبعاد حقوق الأقلية ارتفعت ٪19 إلى 18.3 مليار ريال.

«أكوا باور» السعودية و«الكازار» الإماراتية مهتمتان بشراء محطات رياح جبل الزيت والزعفرانة في مصر

اقتصاد الشرق

أبدت شركتا «أكوا باور» السعودية و«الكازار» الإماراتية اهتمامهما بالاستحواذ على محطات طاقة الرياح في جبل الزيت والزعفران في مصر، ضمن 7 شركات محلية وأجنبية مهتمة بالصفقة، تشمل أيضاً «إنفينتي» المصرية، كما كشف شخصان مطلعان لـ«اقتصاد الشرق».

يأتي ذلك بعد أقل من 48 ساعة على إعلان مجلس الوزراء المصري عن تشكيل لجنة للتفاوض مع المستثمرين الذين أبدوا اهتمامهم بمشروعي طاقة الرياح في كل من جبل الزيت والزعفرانة.

تبلغ قدرة محطة طاقة رياح الزعفرانة 545 ميغاواط، ونُفِّذ المشروع على عدّة مراحل اعتباراً من عام 2001 من خلال بروتوكولات تعاون حكومية مع ألمانيا والدنمارك وإسبانيا واليابان. فيما تبلغ قدرة مشروعات طاقة رياح جبل الزيت 580 ميغاواط، وتشمل محطات جبل الزيت 1 بقدرة 240 ميغاواط، وجبل الزيت 2 بقدرة 220 ميغاواط، وجبل الزيت 3 بقدرة 120 ميغاواط. وتمّ تنفيذها بالتعاون مع الحكومة الاسبانية.

المفاوضات مع المستثمرين المحتملين في المشروعين تندرج ضمن خطة الحكومة المصرية للتخارج من عشرات الشركات والمشروعات والأراضي التي تمتلك فيها حصص أغلبية أو أقلية، مع إتاحة المجال بشكل أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد. تواجه مصر أزمة نقص في العملات الأجنبية هي الأسوأ منذ سنوات، في ظل تزايد الضغوط على الجنيه في الآونة الأخيرة، حيث تسعى البلاد بشكل حثيث إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتدفقات الخارجية إلى سوق الدين المحلية. أحد الأشخاص المعنيين، الذي تحدث لـ«اقتصاد الشرق» شرط عدم نشر اسمه نظراً لسرية المباحثات، أكّد أن «شركات»إنفينتي» المصرية، و«الكازار» الإماراتية، و«أكوا باور» السعودية مهتمين بالصفقة؛ «وتحدثوا معنا بالفعل، لكن لم يقدّموا أي عروض رسمية بعد لشراء تلك المحطات العاملة فعلياً ذات المواقع المهمة». مضيفاً أن «دراسات الجدوى طويلة الأمد موجودة، والمستثمر الاستراتيجي سيقوم باستبدال التوربينات فقط». ومتوقعاً الانتهاء من عملية البيع قبل نهاية 2023.

أرامكو السعودية تطمئن عملاءها في آسيا على إمدادات النفط خلال يونيو

الطاقة

طمأنت شركة أرامكو السعودية، أكبر مصدّر للنفط في العالم، عملاءها في آسيا على إمدادات النفط خلال يونيو/حزيران المقبل.

وأبلغت عملاقة النفط السعودية عملاءها في شمال آسيا أنهم سيحصلون على كميات كاملة من النفط الخام طلبوها في يونيو/حزيران.

يأتي ذلك بعد أن أعلنت أرامكو السعودية خفضًا في أسعار شحنات الخام العربي الخفيف إلى آسيا بمقدار 25 سنتًا أميركيًا إلى 2.55 دولارًا للبرميل، فوق متوسط أسعار سلطنة عمان/دبي.

وتسمح العقود لمنتج النفط بضبط أحجام التحميل بنسبة تزيد، أو تقلّ، عن 5٪ لأسباب لوجستية، وفق البيانات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

إمدادات النفط السعودي

على الرغم من تأكيدات أرامكو إلى عملائها بتزويدهم بكامل كميات التعاقد، فإن بعض المصافي الصينية طلبت أحجام معروض أقلّ في يونيو/حزيران، حسبما ذكرت وكالة رويترز.

من غير المعروف مقدار النفط الخام الذي طلبته المصافي الصينية في يونيو/حزيران، إذ قدّر اثنان من المصادر أنه قد يكون أقلّ من مايو/أيار بما يصل إلى 5 ملايين برميل.

خفضت أرامكو السعودية أسعار البيع الرسمية لجميع درجات الخام إلى آسيا لشحنات التحميل في يونيو/حزيران وسط انخفاض هوامش التكرير، لكن انخفاض السعر كان أقلّ مما توقّعته السوق.

النفط الرخيص

دفع انخفاض هوامش الربح شركات التكرير إلى البحث عن نفط أرخص من مورّدين آخرين مثل روسيا، أو حتى التفكير في خفض معدلات التشغيل.

وتعمل الصين على تكثيف مشترياتها من النفط الروسي المخفّض، مع انضمام المزيد من المصافي العملاقة الخاصة إلى عملية اكتساح البضائع، وتستحوذ على حصة أكبر من سوق الأورال متوسط الكبريت الذي تهيمن عليه المصافي الهندية.

وتأتي أحجام الإمدادات الإجمالية بالكامل من أرامكو السعودية، حتى مع إعلان عدد من دول منظمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك) وحلفائها، المعروفين باسم تحالف أوبك+، تخفيضات إضافية في الإنتاج قدرها 1.6 مليون برميل يوميًا، بدءًا من مايو/ أيار، ما رفع إجمالي تخفيضات التحالف إلى 3.6 مليون برميل يوميًا لبقية العام.

ستخفض السعودية، أكبر مصدّر للنفط في العالم، إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل يوميًا بموجب التخفيضات، ما قلّل حصتها في اتفاق تحالف أوبك+ إلى 9.978 مليون برميل يوميًا.

شكراً